الأمم المتحدة

A/62/368–S/2007/581

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البندان ١٧ و ١٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، أن أرفق طيه الإعلان المتعلق بفلسطين، الذي اعتمدته اللجنة الوزارية المعنية بفلسطين والمنبثقة عن حركة بلدان عدم الانحياز يوم الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٧ و ١٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودريغو **ماميركادياز**
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز

041007 041007 07-52233 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

الإعلان المتعلق بفلسطين

١ - استعرض وزراء بلدان حركة عدم الانحياز الحالة الخطيرة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونظروا في النُهج والاستراتيجيات التي ينبغي أن تتخذها حركة عدم الانحياز عموما لمواصلة تقديم الدعم القوي للشعب الفلسطيني وقيادته وتشجيع المساعدة على إحياء عملية السلام بغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة وكفالة ممارسة الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. واستذكر الوزراء على وجه الخصوص إعلان فلسطين الذي اعتمدته لجنة فلسطين في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في هافانا، كوبا، أثناء المؤتمر الرابع عشر لرؤساء الدول أو الحكومات، كما استذكروا المواقف التي اعتمدتها الحركة بشأن فلسطين في دربان في آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي بوتراجايا في أيار/مايو ٢٠٠٦، وأكدوا التزامهم المستمر بالآراء والمواقف المبدئية التي أُعرب عنها آنذاك.

٢ - وأعرب الوزراء عن عميق أسفهم لاستمرار معاناة الشعب الفلسطيني الذي يرزح منذ أربعين سنة تحت نير الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي لأراضيه منذ عام ١٩٦٧، ولا يزال محروما من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم الشديد إزاء التدهور الخطير للأوضاع السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات غير المشروعة التي تعتمدها إسرائيل، سلطة الاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني بما في ذلك استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وما تنقله التقارير من وقوع جرائم حرب.

٣ - وأدان الوزراء بشدة احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية والعدوان الذي تشنه إسرائيل، سلطة الاحتلال، دون هوادة على الشعب الفلسطيني وقد أسفر في جملة أمور عن استمرار قتل المدنيين الفلسطينيين وإلحاق الإصابات بهم باستخدام القوة المفرطة والعشوائية وإعدام الأشخاص دون محاكمة، وعن تدمير مساحات شاسعة من الممتلكات والبنى التحتية والأراضي الزراعية. وأدان الوزراء أيضا احتجاز الآلاف من الفلسطينيين، ومن بينهم أطفال ونساء والعديد من المسؤولين الفلسطينيين، تعسفا وسجنهم بصورة غير قانونية، ودعوا إلى الإفراج عنهم فوراً. كما أدانوا مواصلة إسرائيل فرض تدابير عقابية جماعية على الشعب الفلسطيني، لا سيما فرضها قيودا قاسية على حركة الأشخاص والبضائع من خلال نظام

الإغلاق وإقامة شبكة تمييزية مترامية الأطراف تضم المئات من نقاط التفتيش وقد حُول بعضها بشكل غير مشروع إلى مبان تُشبه المعابر الحدودية الدائمة تقع في وسط الأرض الفلسطينية المحتلة بعيدا عن حدود عام ١٩٦٧ (الخط الأخضر) وتمزق أوصال الأجزاء الشمالية والوسطى والجنوبية من الأرض الفلسطينية المحتلة مقوضة بذلك وحدتها وتواصل أرجائها ومدمرة الاقتصاد الفلسطيني. وطالب الوزراء إسرائيل، سلطة الاحتلال، بأن تكف على الفور عن كل هذه الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٤ - وأكد الوزراء على وجه الخصوص أن الخطر الأساسي والجوهري الذي يتهدد إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقوقه الوطنية ويحول دون تحقيق الحل القائم على أساس وجود دولتين لا يزال يتمثل، إضافة إلى تلك الانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها سلطة الاحتلال، في مضي إسرائيل بلا توقف وبصورة غير مشروعة في الاستعمار الاستيطاني وبناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة. وأعربوا مجددا عن قلقهم العميق وإداناتهم الشديدة للتدابير الاستعمارية المكثفة التي تتخذها إسرائيل، بما في ذلك ما تواصل القيام به على نطاق واسع من مصادرة الأراضي وإنشاء المستعمرات والتوسع فيها، وأدانوا محاولات إسرائيل غير القانونية الرامية إلى تنفيذ خطتها E-1 في القدس الشرقية وما حولها وإلى ضم وادي الأردن بشكل غير مشروع. وأكد الوزراء مجددا على وجوب الالتزام بقرارات مجلس الأمن العديدة ذات الصلة التي تدين هذه التدابير الإسرائيلية غير المشروعة وتطالب بوقفها، بما في ذلك التدابير اللاغية والباطلة التي اتخذتها سلطة الاحتلال لتغيير وضع القدس الشرقية وطابعها وتكوينها الديمغرافي، ودعوا إلى تنفيذ هذه القرارات تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء أيضا إلى الامتثال التام للأحكام ذات الصلة من فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ - وبناء على ذلك، نظر الوزراء بتعمق في التطورات الخطيرة المتواصلة في ما يتعلق بالمسألة الملحة المتمثلة في قيام إسرائيل، سلطة الاحتلال، بتشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها. وأدانوا تحدي إسرائيل الصارخ لفتوى محكمة العدل الدولية وعدم اكتراثها بها، ومواصلتها خرق قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وأعربوا عن انزعاجهم الشديد إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تواصل إسرائيل ارتكابها في هذا الصدد. ومنها تدمير الأراضي والممتلكات ومصادرتها، وانتهاك حق الشعب الفلسطيني في حرية التنقل وحقه في العمل وفي الحصول على الرعاية الصحية والتعليم ومستوى معيشة لائق، وتشريد

المدنيين الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم. وأكد الوزراء على شدة الخراب المادي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن بناء الجدار الذي يقسم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى عدة كانتونات معزولة محاطة بالأسوار، مدمرا مجتمعات محلية برمتها وعازلا القدس الشرقية المحتلة عن باقي الأرض الفلسطينية. وشدد الوزراء على أن هذه الأعمال غير المشروعة والتدابير الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تهدد بشكل خطير احتمالات تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأعربوا عن رفضهم التام لهذه التدابير والسياسات الإسرائيلية، مشددين على أنها غير قانونية وغير مقبولة ولا يمكن لها أن تغير النقاط المرجعية لعملية السلام التي بدأت في مدريد ولا أن تلغى الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦ - وكرر الوزراء مطالبتهم بأن تحترم إسرائيل، سلطة الاحتلال، التزاماتها القانونية المنصوص عليها في فتوى المحكمة احتراما تاما وأن تمتثل امتثالا كاملا للقرار دإط-١٠/١٥، كما كرروا دعوتهم إلى الدول الأعضاء والأمم المتحدة بأن تفيا بالتزاماتهما في هذا الصدد. واستذكروا على وجه الخصوص قرار المحكمة الذي ينص على أن إسرائيل ملزمة بإنهاء انتهاكاتها للقانون الدولي، وبأن توقف على الفور أعمال تشييد الجدار الذي تقوم ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وأن تفكك الهيكل الإنشائي القائم هناك، وأن تلغي أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به، وأن تقوم بجبر جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار؛ وعلى أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني المترتب على تشييد الجدار وبعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا التشييد وأن على جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة التزاما إضافيا بكفالة امتثال إسرائيل للاتفاقية؛ وأنه ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في ما يلزم اتخاذه من إجراءات أخرى لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن تشييد الجدار والنظام المرتبط به، مع المراعاة الواجبة لهذه الفتوى.

٧ - وأعرب الوزراء مجددا عن إيمانهم الراسخ بأن من شأن هذا الاحترام والامتثال أن يؤثرا تأثيرا إيجابيا في الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سياسية عادلة وسلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني استنادا إلى قواعد القانون الدولي ومبادئه. ولكن نظرا لعدم امتثال إسرائيل، سلطة الاحتلال، لالتزاماتها القانونية، كرر الوزراء دعوتهم إلى اتخاذ الإجراءات المحددة التالية التي ترمي إلى وضع نهاية للانتهاكات التي ترتكبها سلطة الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية:

(أ) في الأمم المتحدة، دعا الوزراء إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات وفقا للفقرة ٥ من منطوق القرار دإط-١٠/١٥، كما أهابوا بمجلس الأمن بأن يفي بمسؤولياته باعتماد قرار واضح واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد. كذلك في هذا الصدد، رحب الوزراء بإنشاء الأمين العام للأمم المتحدة سجل الأمم المتحدة للأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، عملا بطلب الجمعية العامة الوارد في القرار المذكور أعلاه، ودعوا إلى التعجيل بتشغيل مكتب سجل الأضرار، وشددوا على ضرورة كفالة اتساق مواقف الأمانة العامة مع فتوى المحكمة اتساقا تاماً؛

(ب) في ما يتعلق بالدول الأعضاء، دعا الوزراء هذه الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك عن طريق التشريع جماعيا وإقليميا وفرديا لمنع أي منتج من منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية من دخول أسواقها وفقا للالتزامات المفروضة بموجب المعاهدات الدولية، ومنع المستوطنين الإسرائيليين من دخول أراضيها، وفرض عقوبات على الشركات والكيانات المشتركة في بناء الجدار وغيره من الأعمال الاستعمارية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛

(ج) في ما يتعلق بالأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، دعا الوزراء هذه الأطراف إلى التقيد بالمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع واتخاذ تدابير تكفل امتثال إسرائيل للاتفاقية. وأكدوا من جديد في هذا الصدد على التزامات الأطراف السامية المتعاقدة في ما يتعلق بالعقوبات الجنائية والانتهاكات الجسيمة ومسؤوليات الأطراف السامية المتعاقدة. وأكدوا أيضا على أهمية تطبيق سبل الانتصاف القانونية دون السماح لمرتكبي جرائم الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بالإفلات من العقاب، ودعوا إلى تطبيق سبل الانتصاف هذه.

٨ - وأعرب الوزراء عن جزعهم إزاء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المتفاقمة والعزلة المتزايدة اللتين يعاني منهما السكان المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة. وأدانوا بشدة مواصلة إسرائيل عدوانها العسكري على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذي قُتل وجُرح من جرائه مئات من المدنيين الآخرين منهم نساء وأطفال، وتدميرها المتعمد والجائر للممتلكات والبنى التحتية الحيوية الفلسطينية. وأدانوا أيضا ما تفرضه إسرائيل من سياسات غير شرعية وعقاب جماعي، بما في ذلك عن طريق إغلاق جميع المعابر إلى قطاع غزة ومنه لفترات طويلة، وما يسبب المزيد من المعاناة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني. وأكدوا أن هذه الإجراءات التي تتخذها سلطة الاحتلال تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي ويجب مساءلة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة. ودعا الوزراء إلى الوقف

الفوري للعدوان العسكري الإسرائيلي وامتثال إسرائيل لجميع التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

٩ - وأعرب الوزراء مجددا عن عميق قلقهم إزاء استمرار ضروب المشقة، بما فيها ارتفاع معدلات البطالة والفقر، التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، نتيجة لتزايد المقاطعة المالية والسياسية الدولية التي فُرضت على السلطة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، دعوا إسرائيل، سلطة الاحتلال، إلى الإفراج عن جميع ما تبقى من الإيرادات الضريبية المستحقة للسلطة الفلسطينية والتوقف عن فرض إجراءات الإغلاق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي لا تزال تتسبب في الكثير من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء استمرار هذه المصاعب، دعا الوزراء بلدان حركة عدم الانحياز إلى مواصلة تقديم المساعدة العاجلة إلى الشعب الفلسطيني للتخفيف من شدة هذه الأزمة المالية والإنسانية.

١٠ - وأكد الوزراء دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس، وأكدوا على أهمية الحفاظ على المؤسسات الوطنية والديمقراطية للسلطة الفلسطينية وحمايتها، إذ إنها ستشكل الأساس الحيوي للدولة الفلسطينية المستقلة في المستقبل. ودعوا إلى بذل جهود عاجلة لإصلاح المؤسسات الفلسطينية وتطويرها. وفي هذا الصدد، أدان الوزراء الأعمال الإجرامية التي نفذت في قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ودعوا إلى إعادة الوضع في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لتمهيد الطريق أمام الحوار الوطني الفلسطيني بغية تحقيق المصالحة الوطنية. وشددوا على ضرورة حشد القدرات الفلسطينية للحفاظ على وحدة وسلامة الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وإنهاء الاحتلال وتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني.

١١ - وأعرب الوزراء مجددا عن أملهم في أن يبذل كل من المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية كل ما في وسعهما في هذه الفترة الحرجة لإحياء عملية السلام، وإنقاذ خريطة الطريق والتشجيع على تنفيذها من أجل إنهاء الاحتلال الواقع على الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام ١٩٦٧، ومن ثم تحقيق حل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإعمال حق دول وشعوب المنطقة كافة في العيش في أمن وسلام. ودعوا المجموعة الرباعية على وجه الخصوص إلى مواصلة اتصالاتها النشطة مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل استئناف المفاوضات المباشرة والجوهرية بين الجانبين وتشجيع اتخاذ خطوات فورية إيجابية على أرض الواقع، بناء على ما تنص عليه خريطة

الطريق، وذلك بغرض تعزيز فرص الاستئناف الحقيقي لعملية السلام بغية تحقيق غاياتها وأهدافها المعلنة. ورحبوا في هذا الصدد، بالدعوة التي وجهها الرئيس محمود عباس لإجراء مفاوضات مباشرة بشأن قضايا الوضع النهائي مع إسرائيل، سلطة الاحتلال.

١٢ - وفي هذا الصدد كذلك، أكد الوزراء على أن مبادرة السلام العربية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢ ما زالت صالحة، وشددوا على أهمية القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربية في الرياض في آذار/مارس ٢٠٠٧ وبإنعاش مبادرة السلام العربية وتنشيطها، بما في ذلك من خلال تكوين لجنة وزارية عربية للمتابعة، وأعربوا عن تأييدهم للجهود المبذولة لهذه الغاية. ورحبوا فضلا عن ذلك بالمبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر في خريف عام ٢٠٠٧ يهدف إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين. وأيد الوزراء أيضا دعوة الرئيس عباس إلى تحويل هذا المؤتمر إلى مؤتمر دولي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك جوهر هذا الصراع وهو قضية فلسطين، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

١٣ - ودعا الوزراء أيضا مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته والعمل على أساس قراراته لإجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي وإنهاء احتلالها وجميع ممارساتها غير القانونية وغير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأعرب الوزراء مجددا عن تقديرهم لأعضاء مجموعة حركة عدم الانحياز بمجلس الأمن لجهودهم المتواصلة بشأن قضية فلسطين، وأهابوا بهم أن يستمروا في المشاركة الفعالة. وعلاوة على ذلك، حثوا المجموعة الرباعية على إشراك مجلس الأمن، نظرا لسلطته ومسؤوليته بموجب الميثاق في حفظ السلم والأمن. وفي هذا السياق، أعادوا تأكيد المسؤولية الدائمة المنوطة بالأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بكل جوانبها على أساس القانون الدولي، بما في ذلك التوصل إلى حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

١٤ - وأعرب الوزراء مجددا عن إيمانهم بضرورة مواصلة حركة عدم الانحياز الاضطلاع بدور حيوي بشأن قضية فلسطين، وكلفوا الرئيس بالقيام، بمساعدة اللجنة المعنية بفلسطين، بقيادة جهود الحركة في ما يتعلق بالسعي إلى تحقيق سلام شامل عادل ودائم في المنطقة. وأكدوا على أهمية مواصلة حركة الاتصالات والحوار على المستوى الوزاري مع أعضاء المجموعة الرباعية وأعضاء مجلس الأمن وغيرهم من الأطراف المعنية بعملية السلام، لكي تنقل إليهم مواقفها المبدئية ولدفع عجلة الجهود الرامية إلى تعزيز عملية السلام على أساس نقاطها المرجعية وإلى كفالة احترام القانون الدولي، وهما مفتاحا التسوية السلمية للصراع.

١٥ - ومرة أخرى، أكد الوزراء أيضا على أهمية عمل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وجماعات السلام في المنطقة وشجعوها على مواصلة عملها الإيجابي، لا سيما على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

١٦ - وختاما، كرر الوزراء التزامهم القوي بمواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وقيادته من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأعادوا بالتالي تأكيد التزامهم بالتوصل إلى تسوية عادلة وسلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وبحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير والسيادة في دولته الفلسطينية المستقلة المقامة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧